

المقاربة النظرية للحكومة الديمقراطية

Theoretical approach of democratic governance



وليد سليمان

مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة جامعة بسكرة، الجزائر، walid.slimane@univ-biskra.dz

فوزي نور الدين

جامعة بسكرة، الجزائر، fouzi.noureddine@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/10 تاريخ القبول: 2021/03/20 تاريخ النشر: 2021/07/10

ملخص:

يحاول هذا المقال أن يدرس مقاربة الحكومة الديمقراطية في إطارها النظري، وذلك بتحديد منطلقات ومحددات المقاربة، إذ ينطلق من إشكالية مفادها البحث في الدلالة المفاهيمية للحكومة الديمقراطية، بتقديم قراءة حول الديمقراطية والحكومة كمصطلحين مستقلين ومن ثم يصل إلى تقديم تعريف نظري للحكومة الديمقراطية كمصطلح مركب، ويعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي محاولاً الوصول إلى توصيف نظري يحدد الإطار العام للمقاربة. بالإضافة إلى ذلك يقدم المقال مجموعة من المؤشرات والنظريات المتعلقة بدراسة الحكومة الديمقراطية، والتي تبين الآليات التي تساعد الأنظمة والمؤسسات على التكيف أكثر مع متغيرات العصر، وذلك في إطار المستجدات الحديثة في هذا الحقل العلمي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة؛ الديمقراطية؛ مؤشرات الحكومة؛ نظريات الحكومة الديمقراطية.

Abstract:

This article attempts to study the democratic governance approach, in its theoretical framework, by defining the basics and determinants of approach, as it stems from the conceptual problematic of democratic governance, by providing a reading about democracy and governance as tow independent terms and then arriving at presenting a theoretical definition of democratic governance as a compound term, and it depends on descriptive analytical method attempting to arrive at a theoretical description that defines the general framework for the approach, in addition the article presents a set of indicators and theories related the study of democratic governance, which show the mechanism that help systems and institutions to adapt to most of the changes of the era, within the framework of recent developments in this scientific field.

Keywords: Governance, Democracy, Indicators of Governance, Theories of Democratic Governance.

* المؤلف المرسل: وليد سليمان، walid.slimane@univ-biskra.dz

مقدمة:

تحتاج الأنظمة السياسية دائمة لإعادة التنظيم والنظر في الاختلال الموجود في هيكلية النظام ككل، فتسعى بذلك لتصحيح الأخطاء وتحسين جودة السياسات لتعزيز الفعالية وتحقيق التنمية، وبذلك تُحقق الرضا المجتمعي لشعوبها، وهذا الأخير يرتبط بشكل مباشر بتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الحريات الأساسية، إذ أنه في ظل النظم الديمقراطية يستلزم أن يكون المواطن فاعلاً أساسياً في صناعة القرار، وذلك باعتبار أن تطبيقات القرار تنعكس مباشرة على الأفراد.

إلا أن ما نشهده من تطور حاصل على المستوى العالمي في ظل العولمة وتأثيراتها، نجد الكثير من العقبات والمعوقات التي تصل أحيانا إلى مستوى الأزمات، تجعل من الحكومات عاجزة في إيجاد الحلول المناسبة، وهو ما لاحظته المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) العاملة في هذا المجال في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بناءً على الدراسات التي أجريت وبالاعتماد على خبرائها والنتائج التي توصلوا إليها.

من هذا المنطلق سعت الدول النامية بشكل خاص إلى تبني مقاربة الحكومة الديمقراطية بغية إصلاح أنظمتها، وهو ما ظهر في خطابات القادة والمسؤولين في العقدين الماضيين بناءً عن توجهات منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتي تهدف إلى ديمقراطية الأنظمة السياسية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي القضاء على المشكلات المجتمعية التي تشهدها هذه الدول منذ عقود، فيما يبقى الهدف الأهم هو حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي.

وحيثما كانت الحكومة الديمقراطية آلية لتعزيز وترسيخ فعالية الأنظمة والمؤسسات، يسعى هذا المقال إلى تحديد الإطار النظري لمقاربة الحكومة الديمقراطية، وتبيان أهم المعايير التي تحقق تجسيدها على أرض الواقع، بالإضافة إلى ذلك تحديد مجموعة من النظريات المفسرة لهذه المقاربة.

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بالحكومة الديمقراطية كمقاربة هادفة لتعزيز التنمية وترشيد الحكم؟

تعتمد هذه الدراسة في عملية البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

1. الحكومة والديمقراطية مقارنة في المفهوم:

تمثل إشكالية تعريف المصطلحات وتحديد المفاهيم من بين أهم ما يواجهه الباحث في بداية البحث، وهو ما ينطبق على مفهوم الحكومة الديمقراطية «Democratic Governance»، والذي يعد مصطلحاً جديداً في الأدبيات السياسية العربية مقارنة بالمصطلحات الأخرى، وعليه سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف التي تمهد وتقدر الدلالة المفاهيمية للمصطلح.

أ. الديمقراطية Democracy: الأصل والمفهوم

من حيث الأصل يعود اشتقاق التعبير إلى كلمة يونانية بنفس اللفظ حرفياً "حكم الشعب" (الكليالي، ص 751) وكذلك المفهوم الذي تمثله، وذلك تحديداً في القرن السادس قبل الميلاد، إذ تشكل كلمة ديمقراطية «Demokratia» من كلمتين يونانيتين هما: «Demos» وتعني الشعب و«Kratein» وتعني الحكم، ويتم الجمع بين

هاتين الكلمتين معا لتشكيل كلمة الديمقراطية والتي تعني حرفياً حكم الشعب (Kurt Ober & Robert 2007, p.p 94-98). إذن الديمقراطية هي نظام حكم يمنح الشعب السلطة، ويمكن ممارسة الديمقراطية من قبل المواطنين أو من خلال ممثلهم المنتخبين، ولم تظهر الديمقراطية على نطاق عالمي إلا بعد القرن السابع عشر، ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، فإن الأسلوب الديمقراطي للحكومة- تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1776 - له ستة خصائص أساسية هي: السيادة الشعبية الثابتة، حكم الأغلبية، الحقوق الفردية، الانتخابات الحرة والمفتوحة، مشاركة المواطنين والتنافس المفتوح (Tomyn 2018).

أما تعريف الديمقراطية فنجد أن الموسوعة السياسية تعرفها على أنها نظام سياسي- اجتماعي يقيم علاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدئي المساواة بين المواطنين ومشاركهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة (الكليالي، ص. 751).

كما يعرفها جوزيف شومبيتر «Joseph Schumpeter» على أنها التدابير المؤسسية التي تُتخذ لأجل الوصول إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار، وذلك عن طريق تنافس المرشحين على أصوات الناخبين (Schumpeter 1942, p. 367). وهذا التعريف يركز أكثر على آلية الانتخاب كأساس للديمقراطية.

أما روبرت دال «Robert Dahl» فيعرفها على أنها نظام حكم الأغلبية الذي يتميز بخاصيتين، الأولى هي اتساع حق المواطنة وشموله لكافة الجماعات، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني، أما الخاصية الثانية فهي أن يتضمن حق المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات (الكوارى وآخرون 2002، ص. ص 16-17).

أما الديمقراطية وفق المفاهيم الحديثة فإنها تتميز بـ 6 خصائص أساسية، وتتمثل فيما يلي (Tomyn 2018):

- حكم الأغلبية وحقوق الأقليات: مبدأ حكم الأغلبية هو عنصر مهم في النظام الديمقراطي وغالبية القواعد في العملية الانتخابية، ولكن يجب حماية الحقوق الفردية، وذلك من خلال الحفاظ على هيئات الحكم المحلي اللامركزية، فالديمقراطية تستلزم أن تكون جميع مستويات الحكومة في متناول الشعب وتمثله.
- الحقوق الفردية: الأنظمة الديمقراطية تضمن حماية الحقوق الفردية، إذ يتم استخدام مصطلح الحرية بشكل مرادف للديمقراطية وذلك بغية وصف الحريات الفردية الممنوحة في هذا النوع من الحكم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تُعد وثيقة الحقوق بمثابة ملخص للحريات الفردية، ومن بين الحريات التي تؤكد عليها هذه الوثيقة: حرية التعبير، حرية المعتقد، الحماية من التفتيش والمصادرة غير المشروعين والحق في حمل السلاح، كما أن المساواة في المعاملة بموجب القانون مضمونة للجميع في المجتمع الديمقراطي.
- انتخابات حرة ونزيهة: تُعد العملية الانتخابية مفتاح الممارسة الديمقراطية، إذ يجب أن تجرى انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة لانتخاب جميع المستويات الحكومية بشكل حر وديمقراطي، كما أنه يستلزم أيضاً أن يتمتع جميع المواطنين البالغين بحق الإدلاء بأصواتهم، والتي من الناحية النظرية تضمن التعبير عن الإرادة الشعبية.

- مشاركة المواطن: لا يتمتع المواطنون في الحكم الديمقراطي بالحق بالتصويت فحسب، بل تلقى على عاتقهم أيضا مسؤولية المشاركة المستنيرة في مفتاح الديمقراطية، كما أن اختيار الناخبين لممثلهم يضمن الحفاظ على العملية الديمقراطية، فالمواطنة المشاركة ضرورية لسلامة الديمقراطية.
- التعاون والتسوية: تضمن الأنظمة الديمقراطية أيضا التفاوض والحلول الوسطى لحماية الحقوق الفردية، وبالتالي حماية التنوع بشكل كفو وتمثيل جميع الفئات المجتمعية بدقة، كما يجب أن تحمي الديمقراطية الحق في أن يكون الفرد مختلفًا، وكذلك مكافحة جميع أشكال التمييز في ذات أهمية كبرى في الديمقراطيات الحقيقية، كما تعزز الديمقراطية حرية التجمع والتعبير على الرأي لمساءلة الحكومة، وذلك لضمان تمتع الأفراد ناقصي التمثيل بنفس حقوق الأغلبية.

ب. الحكومة Governance: الأصل والمفهوم:

يعود اشتقاق مصطلح الحكومة إلى اللغة الإنجليزية تحديداً من كلمة «Governance»، والتي تترجم إلى اللغة العربية عادةً بكلمة الحكومة أو الحكامة، فيما يعود أصلها إلى الفعل اليوناني «Kubernáo» والذي يعني التوجيه، وقد استعمله أفلاطون «Plato» في معنى مجازي. ثم انتقل بعد ذلك إلى اللغة اللاتينية، ومن ثم إلى لغات عدة، أما الترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح فهي: أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة (الدرويش 2011)، إذن مصطلح الحكومة ليس جديد الظهور فقد عُرف عند اليونان القدامى بمعنى القدرة على التوجيه والتسيير بشكل جيد.

أما من حيث التعريف نجد أنه هناك العديد من التعاريف لمصطلح الحكومة، ويرجع ذلك بالأساس إلى تباين منطلقات الباحثين في هذا المجال، وسنحاول تقديم أهم التعاريف لتحديد مفهوم الحكومة.

يعرفها جيمس روزنو «James Rosenau» في كتابه الحكومة في القرن الواحد والعشرين بقوله: نحن نستخدم مصطلح الحكومة للدلالة على آلية قيادة النظام الاجتماعي وكذلك هي أعمال تسعى لتوفير الأمن، الازدهار، التماسك، تحقيق المطالب، واستمرارية النظام ... والحكومة بعبارة أخرى تعني كل أنشطة الحكومات، ولكن تشمل أيضا العديد من القنوات التي تمر من خلالها "الأوامر" لتحقيق الأهداف المسطرة وتوجيه التعليمات الصادرة والسياسات المتبعة (Rosenau 1995, p. 14) وهنا يركز روزنو على قدرة الحكومة من خلال قنواتها على تحقيق أهدافها المسطرة، إلا أنه ركز أيضا على فكرة قدرة النظام على الاستمرار، ولعل هذا ما يراه البعض أسلوبًا للسيطرة على مقاليد السلطة وهو ما يتناقض ومبدأ التداول على السلطة.

أما مارك بيفير «Mark Bevir» فيعرف الحكومة على أنها نمط تعددي للحكم وذلك بخلاف الحكومة، حيث أنها تركز أكثر على التفاعلات والتداخلات والروابط بين الدول كفاعلين وفواعل المجتمعات المدني (Lee 2011, p. 556) وحسب بيفير فإن الحكومة تختلف عن الحكومة من حيث أن الحكومة نمط تعددي أي للحكومة شركاء يستلزم أن تنظر إليهم السلطة بعين الاعتبار؛ وهذا ما يعد إشارة للديمقراطية التشاركية من خلال فواعل الحكومة الثلاثة المتمثلة في الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ووفقا لـ جون بيير «Jon Pierre» فالحكومة تشير إلى الحفاظ على التنسيق والتماسك بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الأغراض والأهداف المختلفة، هذه الجهات الفاعلة قد تشمل المؤسسات والفواعل السياسية، جماعات المصالح، المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وعبر الوطنية (Economic and

(Social Council 2006, p. 6). وهذا يعني التشبيك بين الفواعل والمؤسسات العديدة والمختلفة، إذ أن وجود اتصال وتنسيق وتعاون يبني يؤدي إلى زيادة القوة والفاعلية للنظام والمؤسسات.

فيما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تعريف آخر في ورقة سياساته لعام 1997، إذ عرفها بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يُعبر الأفراد والجماعات من خلالها عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم والتوسط في خلافاتهم (Economic and Social Council 2006, p. 3). ينهنا تعريف البرنامج إلى الآليات والعمليات التي من شأنها أن تجعل المواطنين قادرين على التعبير على مصالحهم وأخذ حقوقه، فهو بذلك يؤكد على الجانب التطبيقي للحكومة، كما أن التعريف يشير أيضا لوجوب وفاء المواطنين بالتزاماتهم وهذا يعني التأسيس لمبدأ المواطنة في تطبيق مقاربة الحكومة.

ج. تعريف الحكومة الديمقراطية Democratic Governance:

هناك العديد من المنظمات الدولية المهتمة بمسائل الحكم خاصة في الدول النامية، إذ أنها حاولت أن تقدم مقاربات حديثة للحكم والتطوير، حتى يتسنى للتنمية أن تتحقق في هذه البلدان، ومن بين التعريفات المقدمة من طرف هذه المنظمات للحكومة الديمقراطية ما يلي:

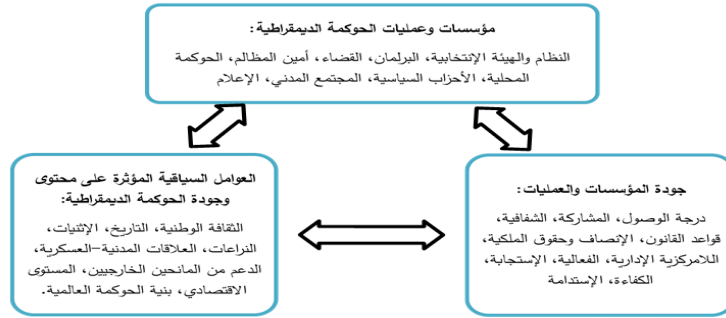
تقدم لنا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) تعريفها للحكومة الديمقراطية إذ تعتبرها نظام حكومي، تعمل فيه المؤسسات وفقاً للعمليات والمعايير الديمقراطية، سواء داخلياً أو في تفاعلها مع المؤسسات الأخرى (OSCE, n.d.). أي أن تكون المعايير الديمقراطية أساساً للحكم، وأن يكون أداء الحكومة والمؤسسات مبني على مدى التزامها بهذه المعايير؛ أي قدرة وفاعلية النظام والمؤسسات.

أما منظمة الدول الأمريكية (OAS) فتعرفها على أنها قدرة المجال السياسي في الحفاظ على الديمقراطية بشكل مستقر، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان وسيادة القانون، إضافة إلى تلبية احتياجات غالبية السكان ... وتعني أيضا أن الحكومات يجب أن تكون قادرة على الحكم بفعالية؛ أي يجب أن تتمتع الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بالسلطة والظروف المناسبة لحكم الدولة (Insulza 2015, p. 36). ويقصد هنا مدى مشروعية النظام السياسي وقدراته التوزيعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهو يجمع بين الفعل السياسي ومدى فاعليته في تعزيز المستوى التنموي الاجتماعي للمواطنين وذلك طبقاً لمبدأ سيادة القانون.

ووفقاً للأمم المتحدة، تشير الحكومة الديمقراطية إلى درجة شفافية مؤسسات وعمليات الدولة، إضافة إلى أن الحكومة تحفز على المساواة، المشاركة، التعددية، الشفافية، المساءلة وسيادة القانون في إطار يتميز بالكفاءة والفعالية والاستمرارية (حجازي 2016، ص. 4-5). ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مصطلح الحكومة الديمقراطية كبديل عن الحكم الراشد « Good Governance »؛ ذلك أن الأول يضع حقوق الإنسان كأولوية في ممارسة السلطة (Melim-McLeod 2009, p. 2) وبالتالي إذا أردنا أن نفرق بين المصطلحين نجد أن الحكومة الديمقراطية تهتم أكثر بجانب الحريات والحقوق في عملية التسيير مقارنة بنموذج الحكم الراشد الذي يركز على جودة وفاعلية التسيير من حيث تحقيق الأهداف.

يبين لنا الشكل التالي أهم العناصر الواجب مراعاتها وفقا لمقاربة الحوكمة الديمقراطية & Cheema (Maguire, <https://bit.ly/3ImBmHt>).

شكل رقم (1): ما هي الحوكمة الديمقراطية، كيف ولماذا؟



المصدر: Cheema and Maguire, p 15

يوضح لنا هذا الشكل(1) التآثرات المتبادلة بين المؤسسات في ظل مقاربة الحوكمة الديمقراطية، وكذلك الشروط اللازم توفرها لتعزيزها وتجسيدها، وهذا يعتمد على مبدأ التغذية الاسترجاعية، فالبداية تستلزم توفر الشروط الأساسية لتولي السلطة انطلاقاً من وجود الأحزاب بشكل تعددي والانتخابات الزهبة كوسيلة لتولي السلطة، ويتضح ذلك في البرلمان المناط بوظيفة التشريع والمصادقة على القوانين، كذلك استقلالية المجتمع المدني والإعلام كآبتي وساطة ورقابة على العمل الحكومي، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى رفع قدرات المؤسسات وتحسين فعاليتها وهو ما يشترط الشفافية والمشاركة وتعزيز اللامركزية الإدارية وقدرتها في الاستجابة لحاجيات المواطنين، وحتى يتحقق كل هذا وجب النظر في توفر العوامل السياقية المؤثرة والمتمثلة في الثقافة الوطنية ومراعاة التقسيمات الإثنية، وكذلك مدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والمدنية، والأكثر أهمية هنا يرتبط بالمستوى الاقتصادي والآليات المحركة له، إذ أنه يؤثر بشكل مباشر على المستوى المعيشي للمجتمع.

إن الديمقراطية كمجموعة من القيم والحوكمة كعملية للتفاعل بين ثلاث جهات فاعلة (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) تجتمعان في مفهوم الحوكمة الديمقراطية الذي يركز على مبادئ أساسية ومقبولة عالمياً والمتمثلة في: المشاركة، المساواة، الشفافية، سيادة القانون، فصل السلطات، التمكين، المساواة وحرية الصحافة (Economic and Social Council 2006, p. 7). وعليه فإن مقاربة الحوكمة الديمقراطية تركز على مجموعة من الفواعل في تحقيق الأهداف وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين هذه الفواعل كل حسب الدور المنوط به.

2. مؤشرات الحوكمة الديمقراطية:

يشار إليها أحياناً بركائز أو معايير الحوكمة الديمقراطية، ويمكن لنا من خلالها أن نفرق بينها وبين الأصناف الأخرى للحكم، وكذلك يمكن قياس وتقييم أي نظام ديمقراطي من خلال هذه المؤشرات، والتي تتضمن ما يلي:

أ. مشاركة المواطنين: وهذا يعني أن المواطنين جزء لا يتجزأ مما يحدث في مجتمعاتهم أو دولهم، حيث يشكل المواطنين جزءاً من عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بهم، والاتصالات هي عملية تشاورية ثنائية الاتجاه، تتم من أسفل نحو الأعلى وكذلك من الأعلى نحو الأسفل قبل التوصل إلى أي قرار (Klein 2011, p. 4).

ب. المساواة: ويقصد بها المساواة بين المواطنين أمام القانون، وكذلك تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في تعزيز القدرات الفردية، دون النظر إلى العرق أو الدين أو الجنس أو أي معيار من هذا القبيل (فرجاني 2002، ص. 102).

ج. التسامح السياسي: أي أن تكون الغالبية الحاكمة مدركة بأنه يستلزم عليها احترام مصالح الأقليات، إذ أنه من الممكن أن يكون هناك اختلاف بين الأفراد على أسس عرقية أو دينية أو ثقافية، وهنا يستلزم الترفع عنها وإفساح المجال للنقاش والحوار من أجل إقامة وجهات نظر متعددة ومختلفة (Klein 2011, p. 4).

د. المساءلة: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة من قبل المواطنين، وكذلك من قبل المؤسسات المعنية، وتختلف طبيعة المساءلة حسب المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخلياً أو خارجياً عنها (فرجاني 2002، ص. 102).

هـ. الشفافية: تستدعي أن يسمح المسؤولون بالرقابة العامة على ما يقومون به من أعمال متعلقة بوظائفهم العامة. ويتم ذلك بالسماح للمواطنين بأن يحضروا الاجتماعات العلنية، كما أنه يحق لهم الحصول على المعلومات المتعلقة بما يحدث في المكاتب والمصالح العمومية، خاصة ما يرتبط بالقرارات وأسباب اتخاذها، وتعتبر الشفافية خطوة أولية قد تؤدي إلى المساءلة (فرجاني 2002، ص. 102).

و. انتخابات دورية حرة ونزيهة: تضمن الانتخابات الدورية للمواطنين عدم التمسك بالقادة عديدي الكفاءة أو الفاسدين، إذ تمنحهم فرصة التخلص منهم واستبدالهم من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، كما أنها تعطيهم الفرصة لاختيار من يرونه مناسباً للقيادة، فالانتخابات المزورة كثيراً ما تعيد القادة غير المرغوب فيهم إلى السلطة، وتعتبر أيضاً الوسيلة الرئيسية التي تمكن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار المرشح الذي يعتقدون أنه سيمثلهم بشكل أفضل (Klein 2011, p. 5).

ز. الحرية الاقتصادية: عندما لا تكون هناك قواعد اقتصادية واضحة تجعل من المتعاملين الاقتصاديين عرضة لجميع أنواع الانتهاكات وهو ما يحول دون مساهمتهم في تلبية الحاجيات الأساسية للحياة، ونتيجة لذلك فهم غالباً ما يقدمون رشاً وهدايا أثناء المناسبات الانتخابية للمرشحين للمناصب القيادية، وهو ما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، مثل بقاء أو عودة المسؤولين الفاسدين والمفلسين أخلاقياً لتولي المناصب،

فالحرية والاستقلال الاقتصادي يخلقان الأساس الذي يساعد المواطنين على المساهمة في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر حيوية، وبالتالي يمنحهم القدرة على محاسبة المسؤولين على أفعالهم أو تعسفهم في استخدام وظائفهم، إذ أن الدول الديمقراطية تستلزم وجود تعددية اقتصادية تسير جنباً إلى جنب مع التعددية السياسية والاجتماعية، أي حرية اختيار القادة السياسيين وحرية الانتماء لمنظمات المجتمع المدني (Klein 2011, p. 5).

ح. الحد من إساءة استخدام السلطة: عندما لا تكون هناك ضوابط وتوازنات على صلاحيات الحكومة يرجح ميلها إلى إساءة استخدام سلطتها، وغالباً ما تكون أكثر أشكال إساءة استخدام السلطة مرتبطة بالمسؤولين الحكوميين، ولحد منها يستلزم وضع مجموعة من الضوابط والتي تتمثل في الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أن تتمتع كلٌّ منها بالاستقلالية، وكذلك يمكن إنشاء مؤسسات مثل أمين مظالم الحكومة (المفتش الحكومي) والتي يمكنها مراقبة أداء المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بمدى التزامهم بالمعايير والقواعد المتفق عليها (Klein 2011, p. 5).

ط. ثقافة قبول نتائج الانتخابات: ويقصد هنا أنه في حالة ما تم الإعلان عن الفائز بالانتخابات الحرة والنزيهة وبشكل واضح، استوجب على الخاسر ودون مقاومة أن يترك مكتبه ويسلم السلطة وأدواتها للفائز الجديد، ومع ذلك من المهم أيضاً أنه بمجرد ما يتم تولي المسؤولين، ينبغي على القادة أن يحكموا لصالح جميع المواطنين بعض النظر إن كانوا صوتوا لأجلهم أو لغيرهم (Council of Europe).

ي. ميثاق الحقوق: وهذا يفرض وجود مجموعة من الضوابط التي تحكم سلطات الحكومة، وذلك بغية حماية المواطنين من أي إساءة في التعامل معهم من قبل القادة والمسؤولين المتعصبين، وعلى هذا النحو يهدف ميثاق الحقوق إلى حماية حقوق وحرية المواطنين، ويتجسد ذلك وفق ضمانات موثقة دستورياً (Council of Europe).

ك. حقوق الإنسان: خلافاً للحكومات الديكتاتورية، تسعى الحكومة الديمقراطية إلى حماية المواطنين وحريةهم من أي شكل من أشكال الإساءة، وتشمل هذه الحقوق: حق الحياة، حق الملكية، حرية التعبير، حرية الانتساب للأحزاب والنقابات، حرية التجمع وغيرها من الحقوق والحرية الأخرى (Klein 2011, p. 6).

ل. التعددية الحزبية: تتطلب التعددية الحزبية وجود أكثر من حزبين سياسيين يتنافسون على تولي السلطة، والسبب في ذلك أن الديمقراطية تستدعي: توسيع المجال لاختيار أفضل المرشحين لتولي المناصب السياسية؛ تقديم وجهات نظر بديلة للحكومة القائمة وذلك في ظل وجود آراء المعارضة؛ تمكين المعارضة من لعب دور المراقب على الذين يشغلون المناصب ويتولون المسؤوليات، كما أن وجود نظام الحزب

الواحد يؤدي إلى افتقار التوصل للبدائل الجيدة والحلول المناسبة لمشاكل المواطنين، بالإضافة إلى أن تركيز السلطة في يد حزب واحد كثيرًا ما يؤدي إلى تكريس الحكم الديكتاتوري (Klein 2011, p. 6).

م. حياد مؤسسات الدولة: يجب هنا على كل المؤسسات التابعة للدولة مثل الشرطة والجيش أن تكون محايدة في تعاملها مع القضايا المتعلقة بالشؤون السياسية، ويستلزم ذلك ألا تكون طرفًا في أي تناقض أو نزاع بين القوى السياسية، وألا تكون متعاطفة أو منتسبة لأي حزب سياسي (Klein 2011, p. 6).

ن. سيادة القانون: ويعني ذلك ألا يكون أي فرد أو مسؤول فوق القانون، ويتطلب أن يلتزم جميع المواطنين بالقوانين السائدة، على أن يتحملوا مسؤوليتهم تجاه أي خرق أو مساس بنصوص القوانين، وتطبيق الإجراءات القانونية يجب أن يكون بصورة متساوية بين الجميع، كما أن سيادة القانون تضمن تجسيد النظام وحماية المواطنين وتكفل لهم التمتع بالحقوق (Council of Europe).

إضافة لما سبق تركز الحكومة الديمقراطية على مؤشرات ذات أهمية لا تقل على ما تم ذكره، وهي التداول السلمي على السلطة والفصل بين السلطات، وتعمل كل هذه العناصر وفق منظور الحكومة الديمقراطية على مستويين الأول: يتعلق بمستوى التطبيق، أي على أساسها يتم تجسيد الحكومة الديمقراطية في الواقع السياسي والاقتصادي والإداري، أما الثاني: يتعلق بمستوى القياس؛ وذلك باستخدامها من أجل معرفة مدى تجسيد الحكومة الديمقراطية داخل الدولة ومن ثم مقارنتها مع باقي الدول في العالم أو على المستوى الإقليمي.

3. نظريات الحكومة الديمقراطية:

يحفل حقل العلوم الاجتماعية ككل والعلوم السياسية بشكل خاص بالعديد من النظريات التي تحاول دراسة وتفسير وكذلك التنبؤ وتقديم الحلول الممكنة لتحسين مستوى إدارة الحكم، إلا أن يمكن حصر أهم النظريات التي المتعلقة بالحكومة الديمقراطية حسب المنظرين في هذا المجال فيما يلي:

أ. نظرية الاختيار العقلاني **Rational choice theory**: تحاول هذه النظرية شرح جميع الظواهر الاجتماعية من خلال المستوى الجزئي للنشاط الفردي العقلاني (القرار الرشيد)، فهي تكشف الحقائق الاجتماعية، المؤسسات وأنماط الحكم بشكل كامل، من خلال تحليل أفعال الأفراد ونماذج تصرفاتهم الفردية، على افتراض أنهم يتبعون مسار العمل الأكثر انسجامًا مع تفضيلاتهم (أي أنهم يتصرفون وفق قرارات تخدم مصالحهم). في بعض الأحيان منطري هذا الاتجاه يفضلون أن يكونوا عقلانيين؛ فمن المفترض أن تكون البدائل سريعة ومتكاملة، وأحيانًا أخرى يضعون افتراضات بديلة أخرى مغايرة، كما أن الاختيار العقلاني أحيانًا يحاول نمذجة (تكييف) هذه الحقائق غير الواقعية مع الظروف التي يفترق فيها الناس إلى المعلومة (Bevir 2010, p. 41).

أما المرتكزات الأساسية لهذه النظرية فتتمثل في ثلاثة عناصر هي: 1/ تفسير الظاهرة الاجتماعية كنتيجة منطقية لمجموعة قضايا كل منها مقبولة في حد ذاتها. 2/ تفسير الظواهر الاجتماعية كلها دون استثناء

على أنها نتيجة مجموعة من الأعمال الفردية. 3/ تحليل الأعمال الفردية انطلاقاً من كونها "عقلانية" (بودون 2010، ص. 85)، إذن هذه النظرية تحاول الاقتراب من الظواهر المدروسة على اعتبار أن الفعل الفردي أو الجماعي ينطلق من مرتكز العقلانية في اختيار البديل الأفضل لتحقيق الهدف المنشود، ولكن هنا تظهر مشكلة الحكومة في المستوى الجزئي الذي يركز على عقلانية القادة الأفراد، ففي حالة غياب أي سلطة عليا يعني أن المؤسسة يجب عليها أن تقوي نفسها بنفسها - ذاتية القوة Self-enforcing - وبشكل أكثر تحديداً وكنموذج لتلك الهيئات ذات الطابع المؤسسي الضعيف الذي يؤدي غياب السلطة العليا فيما إلى كسر الاتفاقيات وخلق اللاتساق استقرار نجد المؤسسات الفاشلة مثل النظام الدولي والدول الوطنية، التي فيها يكون فيها دور القانون ضعيفاً، لذلك أصحاب الخيار العقلاني يؤكدون على أن تكون هناك قوة ذاتية خاصة بهذا الهيكل (المؤسسة) (Bevir 2010, p. 41).

ويكون الاختيار عقلانياً إذا كان يعظم المنفعة، وعليه في الحكومة الديمقراطية وفقاً لهذه النظرية تستلزم على القادة والمسؤولين أن يقوم بقياس المخاطر والمنافع التي يقدمها كل خيار مقترح لحل المشكلات التي تحول دون تحقيق أهداف مؤسساتهم، فبذلك تكون صناعة القرار أكثر عقلانية، وبالتالي تقل هوامش المخاطرة وتزيد القدرة على تحقيق الأهداف.

ب. نظرية النظم System Theory: تمثلت نقطة البداية التي أذنت بانطلاق الفكر النظري في افتراض أن الفهم الأفضل للظواهر الاجتماعية إنما يكون بالنظر إليها ككيان ينتمي إلى إطار كلي، وليس كوحدة سلوكية جزئية/ ذرية، وهكذا بدأ منظرو النظرية في استخدام فعل "تركيب" في مقابل فعل "تحليل" معتبرين أن تركيب الظواهر لا يكاد يقل أهمية عن تحليلها إلى مكوناتها التي تتألف منها؛ ولهذا فقد أكدت النظرية العامة للنظم على ضرورة إعادة الاعتبار مرة أخرى للنظريات الكلية Holistic Theories، وإعادة الاهتمام بصياغة نظريات علانية تنسب الأشياء والظواهر لبعضها البعض (عبد الرحمن سيف النصر 2010، ص. 28-29).

ويقترح منظرو هذه النظرية أن يتم التفسير من خلال البحث عن السببية الهيكلية، وذلك بتتبع مسارات السببية من أعلى إلى أسفل، وهذا يصبح التساؤل الرئيسي متمثلاً في البحث عن الكيفية التي يؤثر بها هيكل الظاهرة على سلوك مكوناتها، أي الاهتمام بأثر الكل على الأجزاء وأثر التركيبة على العناصر، وينطوي النظام وفق نظرية النظم على بعدين هما: الانتظام الهيكلي والغائية الوظيفية، فأى نظام يفترض أن يتكون من عناصر منتظمة في ترتيب معين بما يحقق وظيفة معينة (عبد الرحمن سيف النصر 2010، ص. 31-33).

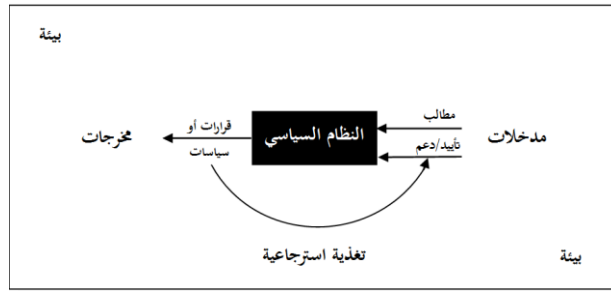
كما يعد النظام وفق هذه النظرية نمط ينشأ من خلال سلسلة من التفاعلات المنظمة والعناصر المترابطة فيما بينها، ويقترح منظرو هذه الاتجاه أن نشأة أنماط النظام تتم من خلال العلاقات والتفاعلات الوظيفية بين العناصر، هذه التفاعلات تنطوي على نقل المعلومات ما يؤدي إلى إنتاج وتنظيم ذاتي للنظام حتى في حالة غياب السلطة (غياب السيطرة المركزية) وبالتالي العديد من منظري هذه النظرية ك أولسن « Olsen »

ومارك « March » يرون أن التفاعلات الحاصلة في المنظمات (المؤسسات) يقوم بها آخرون من خلال أفعال اجتماعية خاصة بهم، ومع ذلك غالبًا ما يشكوا منظرو نظرية النظم من أن المؤسسات الجيدة لا تعطي اهتمامًا كافيًا للطرق المختلفة التي تتفاعل بها عناصر النظام مع بعضها البعض (Bevir 2010, p.p 51-52).

ويقدم لنا دافيد إيستون «David Easton» اقتراحه النسقي لتحليل النظام السياسي وفق النموذج

التالي (Easton 1957, p.p 383-400):

الشكل رقم (2): نموذج إيستون للمقرب النسقي



المصدر: David Easton 1957, p.p 383-400

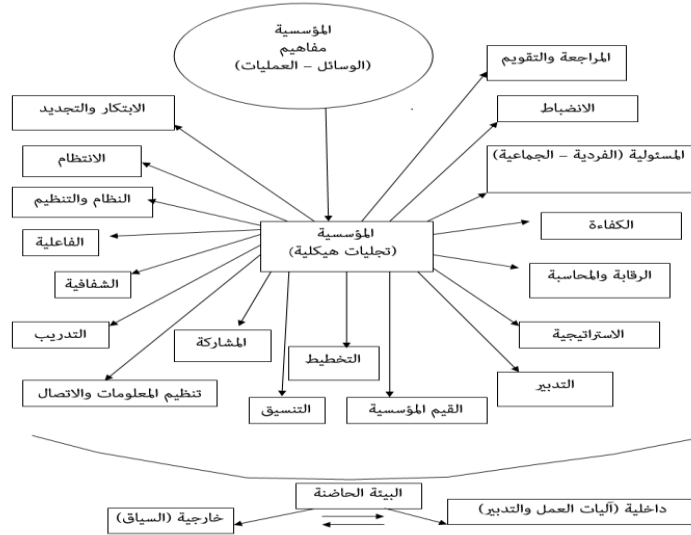
يمكننا نموذج إيستون من تفسير عمل النظام السياسي مع باقي الفواعل داخل وخارج الدولة، من خلال المدخلات يمكن لصانع القرار فهم ما يدور من حوله، وبناءً على هذه المعطيات يتم وضع مجموعة من الحلول أو السياسات المناسبة، وهي ما يسمى بالمخرجات والتي ينتظر منها أن تؤدي إلى تغذية استرجاعية تعد هي أيضا مدخلات جديدة تحتاج لمخرجات تتناسب معها، وهكذا دواليك يعمل النظام السياسي وفق هذا النموذج، ورغم أنه يحقق نوعًا ما من الرضا لدى المواطنين باعتبار أنه تتم جدولة احتياجاتهم في عمل الحكومة، إلا أنه يستلزم أيضا أن تكون الحكومات ذات شرعية ومشروعية فهذه الأخيرة تمنحها القدرة على التعبئة عند تطبيق السياسات، إذ أن الحوكمة الديمقراطية تعمل في ظل الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فلا يكفي فقط استشارتهم بل يجب أن تكون لديهم قناعة بأن المسؤولين الحكوميين هم نتاج للإرادة الشعبية ويمثلونها.

ج. نظرية المؤسسة الجديدة **New Institutionalism**: سيطرت نظرية المؤسسة على دراسة الدولة، الحكومة، الإدارة العامة والسياسة إلى غاية الأربعينيات من القرن الماضي، ولقد ركز علماء السياسة حينها على القواعد الرسمية، الإجراءات، المؤسسات الدستورية، النظام الانتخابي والأحزاب السياسية التي تحكم هذه المؤسسات، كما كان اهتمامهم ينصب حول سلوك الفاعلين داخل هذه التنظيمات، ومع التطور في منظومة التفكير تغيرت النظرية المؤسسة وجاءت بأفكار وتغيرات جديدة، كان ذلك في أواخر منتصف القرن 20، من خلال سلسلة من المحاولات لصياغة نظرية عالمية، وينظر إلى المؤسسة الجديدة على أنها إعادة تأكيد للنهج

المؤسسي القديم، إذ يحتفظ المؤسسيون الجدد في تركيزهم على القواعد، الإجراءات والمؤسسات، فهي وإن كانت تتكون من شخصين أو أكثر، فإنها تسعى لتحقيق الغرض الاجتماعي، الذي يأتي مع مرور الوقت حتى وإن كانت هناك نوايا وأفعال لأفراد تحول دون تحقيق هذا الغرض، وخلافاً للمؤسسية يتبنى المؤسسيون الجدد مفهوم أوسع للمؤسسة والذي يحتوي القواعد والعادات الثقافية جنباً إلى جنب مع القواعد والإجراءات المؤسسية الرسمية، إضافة إلى ما هو موجود عادة في المؤسسات التقليدية هناك أيضاً قواعد وعادات أخرى يتبناها أصحاب المؤسسة الجديدة، في هذا الإطار تركز المؤسسة الجديدة على قدرة المؤسسة على استمرار التأثير، فهي بذلك تعاكس الدراسات على المستوى الجزئي لنظرية الاختيار العقلاني، ومع ذلك فهي تفهم عمل المؤسسات من حيث المعايير والثقافة والعادات (Bevir 2010, p. 45) وتفترض هذه النظرية أيضاً أن المؤسسات يمكن أن تؤثر على سلوك الأفراد إما بتحفيزهم لتعظيم الفوائد أو فرض الالتزامات ونشر الوعي بما يجب أن يفعله كل فرد تجاه المؤسسة (Elsbach 1994, p.p 57-62).

كما أن مفهوم المؤسسة الجديدة يعتبر من المفاهيم ذات الطابع الشبكي، التي تتداخل مع جملة من المفاهيم المتعلقة بالوسائل والآليات والتفعيل، وبالتالي تحول القواعد الرسمية وغير الرسمية إلى محددات للفكر والسلوك والحركة، وتتجسد العمليات في أبنية وهياكل تتجلى واقعياً في مفهوم المؤسسة، على الرغم من تنوع تجلياتها المادية، بدءاً بالفرد والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، ووصولاً إلى المؤسسات السياسية والدولية (رؤيا للبحوث والدراسات 2017).

الشكل رقم (3): مرتكزات المؤسسة الجديدة



المصدر: رؤيا للبحوث والدراسات 2017.

يتضح لنا من خلال هذا الشكل العناصر التي تركز عليها النظرية المؤسسية الجديدة لتحقيق أهداف المؤسسات وهنا نلاحظ أنها تتبنى معايير الحوكمة الديمقراطية مثل الشفافية والمشاركة والرقابة والكفاءة والرؤيا الإستراتيجية... في ذلك أهم المبادئ التي يمكن من خلالها زيادة فاعلية المؤسسات سواء كانت سياسية أو ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي.

خلاصة لما سبق من ذكر وشرح للنظريات المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية، يتضح لنا من خلال الجدول التالي أهم الخصائص المتعلقة بكل نظرية سواء من حيث مرتكزاتها الأساسية أو من حيث تحليلها الشبكي وأهم منظري كل نظرية.

الجدول رقم (1): أهم النظريات المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية

نظرية التنظيم Regulation theory	نظرية النظم Systems theory	المؤسسية Institutionalism	نظرية الاختيار العقلاني Rational choice theory	
اجتماعي	اجتماعي	اجتماعي	اقتصادي	مفهوم العقلانية
تأثير مؤقت لنظام التنظيم ما بعد الفوردية Post-Fordism	الصنع الذاتي التمايز الوظيفي	القواعد والمعايير التعليم الاجتماعي و/أو نقل السياسة	التفضيلات والحوافز المنافسة الانتخابية و/أو تشكيل المكتب	مصدر التنسيق شرح الحوكمة الجديدة
جدلية (إستراتيجية)	نظام التنظيم الذاتي	اعتماد السلطة	تركز على الفاعل	تحليل الشبكة
1. Boyer 2. Jessop	1. Luhmann 2. Kooiman	1. March & Olson 2. Greener	1. Hardin 2. Dowding et. al	أمثلة عن المنظرين 1. عام 2. الحوكمة الجديدة

المصدر: Mark Bevir 2010, p41

خاتمة:

مما سبق يمكن القول بأن الحوكمة الديمقراطية تعتبر النموذج الحديث للحكم والتسيير، إذ أنها تحدد الإطار والمعايير التي يجب على الأنظمة السياسية من خلال مؤسساتها أن تلتزم بها وتطبقها لتحسين أداؤها وفعاليتها.

كما تعد الحوكمة الديمقراطية مصطلح مكمل للحكم الراشد، ذلك بأنها تركز أكثر على مسألة حقوق الإنسان كأولوية في ممارسة السلطة، كما أنها ترى أن الإصلاح السياسي هو الأساس الأول لإصلاح النظام ككل، خاصة فيما تعلق بصناعة القرار وأساليب الوصول إلى السلطة.

فيما تظل أهمية وقوة الحوكمة الديمقراطية في تفعيل وتطبيق معاييرها على المستوى الجزئي للتسيير والقدرة على صناعة القرار المناسب في الوقت المناسب لدى المسؤولين التنفيذيين.

بالإضافة إلى أن مؤشرات الحوكمة الديمقراطية بمقدورها أن تحدد الشروط الواجب الالتزام بها لدى المؤسسات أثناء تأدية مهامها أو تنفيذ أعمالها، ومن جهة أخرى تستخدم المؤشرات لقياس مدى تجسيد الحوكمة الديمقراطية في أرض الواقع.

إن الاعتماد على النظريات للتفسير والتنبؤ بظاهرة الحكم يساعد بشكل كبير القادة والمسؤولين على اتخاذ القرارات المناسبة بشكل عقلائي وعلوي، وهنا يستلزم التنويه إلى أنه من الممكن استخدام أكثر من نظرية في إعداد الدراسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة.

قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

بودون، ر. (2010). *أبحاث في النظرية العامة في العقلانية: العمل الاجتماعي والحس المشترك*. (جورج سليمان، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حجازي، ع. م. (السداسي الثاني، 2016). *أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)*. *اقتصاديات شمال إفريقيا*، الصفحات 4-5.

دال، ر. (2000). *عن الديمقراطية، تز: أحمد أمين الجمل*. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. سيف النصر، ش. ع. (2010). *نظرية النظم ودراسة التغيير الدولي*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية. فرجاني، نادر. (2002). *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002*. عمان: أيقونات للخدمات المطبعية.

الكواري، ع. خ ، و آخرون. (2002). *المسألة الديمقراطية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الكيالي، ع. (د س ن). *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

2. المواقع الإلكترونية:

الدرويش، ن. (30 نوفمبر، 2011). *الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة*. تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر، 2019، من مدونة تعريفية لنشر منتجات ونشاطات ومطبوعات د.نبى الدرويش: <https://bit.ly/37r7R2y>

رؤيا للبحوث والدراسات. (29 سبتمبر، 2017). *مفهوم المؤسسة*. تم الاسترداد من <https://bit.ly/36juKW2>

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Books:

Bevir, M. (2010). *Democratic Governance*. Oxford: princeton university press.

Easton, D. (1957). *An Approach to the Analysis of Political Systems*. *World Politics*, pp. 383-400.

Elsbach, K. (1994). *Managing organizational legitimacy in the California cattle industry: the construction and effectiveness of verbal accounts*. *Administrative Science Quarterly*, 39, pp. 57-62.

Klein, A. (2011). *concepts and principles of democratic governance and accountability*. *Uganda: Action for Strengthening Good Governance and Accountability in Uganda' by the Uganda Office of the Konrad- Adenauer-Stiftung, Eurpean Union*.

Kurt, A. R., Ober, J., & Robert, W. W. (2007). *Origins of Democracy in Ancient Greece*. Los Angeles: University of California Press.

Schumpeter, J. (1942). *Capitalisme et Démocratie*. Paris : petite bibliothèque.

2. Scientific journals :

Lee, F. (2011, Winter). Mark Bevir's Democratic Governance in Radical Democratic Perspective. *International Journal of Organization Theory and Behavior*, p. 556.

Rosenau, J. (1995, Winter). *Governance in the Twenty-First Century. Global Governance*, p. 14.

3. Websites :

Cheema, S. (n.d.). *Democratic governance: Theory and practice in developing countries*. Retrieved 2 13, 2019, from: <https://bit.ly/3o8BhJf>

Cheema, S., & Maguire, L. (2019, 7 13). Retrieved 12 22, 2017, from <https://bit.ly/3ImBmHt>

Council of Europe. (2020, 3 13). *12 principles of good democratic governance*. Retrieved from: <https://bit.ly/2JozNvR>

Economic and Social Council. (2006, March 27-31). *Definition of basic concepts and*

Insulza, J. M. (2015). *Democratic Governance: OSA: 2005-2015*. Retrieved 12 8, 2018, from: <https://bit.ly/37hOvNe>

Melim-McLeod, C. (2009). *Democratic governance reader*. Retrieved 12 09, 2018, from: <https://bit.ly/39oKxVD>

OSCE. (2019, 7 12). *Democratic Governance*. Retrieved 12 8, 2018, from: <https://bit.ly/3fNIGef>

terminologies in governance. Retrieved January 29, 2019, from Committee of Experts on Public Administration: <https://bit.ly/3fPB8Ya>

Tomyn, R. (2018, June 25). *What Are the Six Characteristics of a Democracy?* Retrieved 02 29, 2020, from : <https://bit.ly/39zXUll>